



## أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على أداء الاقتصاد المصري

إعداد

د. بهاء جمال بسيوني محسن

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة بنها

[Bahaa.gamal@fcom.b.edu.eg](mailto:Bahaa.gamal@fcom.b.edu.eg)

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الثاني – الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محسن، بهاء جمال بسيوني (٢٠٢٤). أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على أداء الاقتصاد المصري،  
المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(٢)، ٤٠-١٥٣.  
١٧٥

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على أداء الاقتصاد المصري

د. بهاء جمال بسيوني محسن

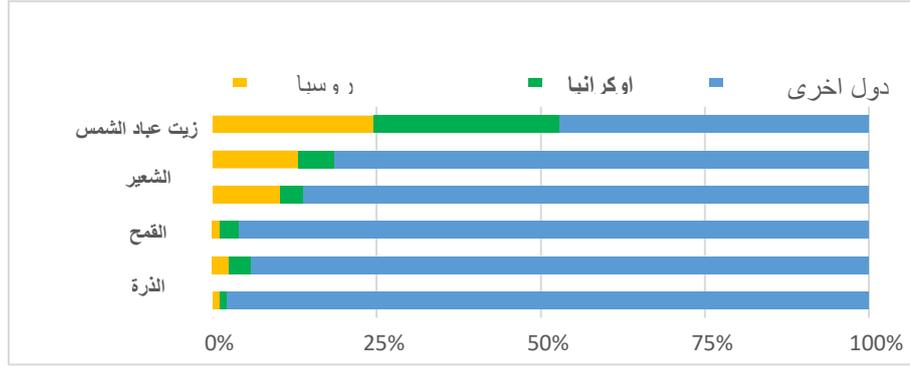
### المخلص:

فرضت الحرب الروسية الأوكرانية ضغوطاً إضافية على الأمن الغذائي العالمي، والذي تعرض لاضطرابات شديدة خلال جائحة كوفيد-١٩، حيث ارتفعت الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. ونظراً لاعتماد مصر بشكل كبير على روسيا وأوكرانيا في الحصول على حوالي ٣٠٪ من واردات الذرة، و٨٥٪ من احتياجاتها للقمح، و٩٠٪ من زيت عباد الشمس، تبحث الدراسة الحالية الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة الروسية الأوكرانية على أداء الاقتصاد المصري باستخدام منهج التحليل الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومرونة القطاع المصرفي المصري في مواجهة تداعيات هذه الأزمة، فإن الآثار السلبية لها كانت كبيرة وشملت عدد كبير من مؤشرات الاقتصاد الكلي. وعلى ذلك، تُختتم الدراسة بإقتراح عدد من الإجراءات الواجب اتخاذها (أو تجنبها) لحماية الأسر الأكثر احتياجاً على المدى القصير، مع تسليط الضوء أيضاً على خيارات السياسات طويلة الأجل لتنوع إنتاج وتجارة الأغذية والأسمدة والطاقة، ومنع تراكم عبء الديون والضغط على العملة المحلية.

**الكلمات المفتاحية:** الحرب الروسية الأوكرانية، الأمن الغذائي، أزمة الغذاء، الأداء الاقتصادي، مصر.

### ١ - مقدمة

طرحت الأزمة الروسية الأوكرانية تحديات خطيرة على المستويين العالمي والإقليمي فيما يتعلق بالأمن الغذائي أو الطاقة. فقد أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تعطيل الإنتاج والتجارة في واحدة من مناطق التصدير الرئيسية في العالم، الأمر الذي زاد من اضطرابات أسواق الغذاء والطاقة العالمية، خاصة وأن العالم لا يزال يعاني من آثار جائحة كوفيد-١٩. فقد شكلت صادرات روسيا وأوكرانيا معاً من الغذاء خلال السنوات القليلة الماضية حوالي ٣٤٪ من القمح المتداول عالمياً، و١٧٪ من الذرة، و٢٧٪ من الشعير، و٧٣٪ من زيت عباد الشمس (انظر الشكل 1) (FAO, 2022a). وتمثل هذه الصادرات حصة كبيرة من الاستهلاك العالمي تقدر بحوالي ١٢٪ من إجمالي الأسعار الحرارية المتداولة عالمياً. كما تعد روسيا أيضاً مُصدراً رئيسياً لأسمدة النيتروجين، والبوتاسيوم، والأسمدة الفسفورية بحوالي ١٧٪ من إجمالي التجارة العالمية في الأسمدة (Eltayb, 2023). أضف إلى ذلك، تعتبر روسيا مُنتجاً ومُصدراً رئيسياً للطاقة (النفط والغاز)، والتي تعتبر من المدخلات الرئيسية في عمليات الإنتاج ونقل الأغذية والأسمدة (Dillon & Barrett, 2016).



الشكل (١): حصص مشاركة روسيا وأوكرانيا في التجارة العالمية لسلع مختارة حتى عام ٢٠٢٢

المصدر: (Eltayeb (2023)

ورغم أن الاضطرابات في الإنتاج والتجارة الناتجة عن الحرب تهدد إمدادات الحبوب والأسمدة والطاقة إلى الدول التي تعتمد على الواردات من روسيا وأوكرانيا، فإن الخطر الرئيسي الذي تتعرض له الدول يتمثل في الارتفاع الفوري لأسعار الغذاء والأسمدة والطاقة. فقد شهدت أسواق الغذاء العالمية ارتفاعاً كبيراً ومباشراً في الأسعار عقب غزو روسيا لأوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ بسبب ظروف السوق المضطرب، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والأسمدة وغيرها من تكاليف الخدمات الزراعية. ووصل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء في مارس ٢٠٢٢ إلى أعلى مستوى تم تسجيله منذ إنشائه في عام ١٩٩٠، حيث بلغ متوسطه ١٥٩,٣ نقطة، أي أعلى بـ ١٢,٦٪ عما كانت عليه في فبراير ٢٠٢٢، و٣٣,٦٪ مقارنة بشهر فبراير عام ٢٠٢١، وأعلى بحوالي ١٥,٨٪ من ذروة الأسعار المسجلة في فبراير ٢٠١١ (FAO, 2022b)، (Eltayb, 2023). كما أدت العقوبات المفروضة على روسيا وبيلاروسيا عقب الأزمة، وحظر تصدير الأسمدة من جانب روسيا والصين إلى تعطيل إمدادات الأسمدة والنفط والغاز. ومن ثم، ارتفع أسعار الأسمدة إلى أكثر من الضعف، وأسعار النفط الخام العالمي بمقدار النصف تقريباً، والغاز الطبيعي إلى أربعة أضعاف (Hebebrand & Laborde, 2023).

أضف إلى ذلك، أنه إلى جانب الآثار المباشرة للحرب يتزايد عدم اليقين بشكل كبير بالنسبة للجهات الفاعلة في السوق العالمية للغذاء، الأمر الذي ينعكس على قرارات الإنتاج والتسويق ويحفز سلوك السوق المضارب (Feder et al., 1980)، (Moschini & Hennessy, 2001). فعندما تتقلب الأسعار، يصبح من الصعب على المزارعين اتخاذ قرارات بشأن ما يجب إنتاجه وحجم التجارة فيه، وتصبح الشركات أكثر تردداً في الاستثمار في مجال الأغذية والزراعة، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستهلاك بسبب ارتفاع الأسعار و/أو نقص المعروض. ويمكن لهذه التحركات أن تزيد من اضطرابات أسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي المتعثر بالفعل، والذي كان يتعافى من جائحة كوفيد-١٩ (Laborde & Mamun, 2022).

<sup>١</sup> يقيس مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء (FFPI) FAO Food Price Index التغير الشهري في أسعار السلع الغذائية الدولية - وهو يتكون من متوسط خمسة مؤشرات لأسعار السلع الأساسية (الحبوب والزيوت النباتية والألبان واللحوم والسكر)، مرجحة بمتوسط نسبة الصادرات لكل فئة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦ (Ben Hassen & El Bilali, 2022).

ومن الجدير بالذكر، أنه على الرغم من اعتماد العديد من الدول الصناعية مثل إنجلترا واليابان على الواردات لتلبية احتياجاتها من الغذاء أو الطاقة، إلا أن هذه الدول تتمتع بالقوة الاقتصادية اللازمة لاستيعاب آثار الصدمات الناجمة عن ارتفاع الأسعار (Ahsan et al., 2023). وعليه، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة - بسبب تعطل الإمدادات - سوف تؤثر سلباً على رفاهية الأسر ذات الدخل المنخفض في الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل مصر وبنجلاديش وبعض دول آسيا، والتي تستورد قدر كبير من احتياجاتها من الغذاء أو النفط والغاز (Fatouh et al., 2022). علاوة على ذلك، فإن الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب سوف تعمل على تحويل الاهتمام والموارد من الدول المتضررة من الصراعات والضعيفة في أفريقيا وآسيا إلى أوكرانيا، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي في هذه الدول<sup>٢</sup>. ويتوقع برنامج الأغذية العالمي أن عدد سكان العالم الذين سيواجهون الجوع الحاد سيزيد بمقدار ٤٧ مليون شخص إذا استمرت الحرب الروسية الأوكرانية ليصل إلى ١٠٠ مليون شخص بنهاية عام ٢٠٢٣، ويأتي معظمهم من مناطق معرضة للخطر وتعاني بالفعل من انعدام الأمن الغذائي كاليمن والسودان وغيرها من الدول<sup>٣</sup> (WFP, (2022a), (Ben Hassen & El Bilali, 2022).

ويشكل توقيت الأزمة الروسية الأوكرانية عاملاً إضافياً يزيد من اضطرابات أسواق الغذاء والطاقة لعدة أسباب: أولاً، لم يتعاف الاقتصاد العالمي بشكلٍ عام، والعديد من الدول النامية بشكلٍ خاص من تداعيات جائحة كوفيد-١٩. وبالتالي، فإن العديد من الدول المعتمدة على الاستيراد لا يتوافر لديها موارد كافية تمكنها من الصمود في وجه هذه الأزمة<sup>٤</sup>. ثانياً، تزامن حدوث الأزمة مع ارتفاع الطلب العالمي على الغذاء، والجفاف، وضعف إنتاج المحاصيل في أمريكا الجنوبية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ (Abay et al., 2023b)، (Headey & Hirvonen, 2023). ويظهر مؤشر أسعار الغذاء أن أسعار السلع الأساسية بلغت مستويات مرتفعة في فبراير ٢٠٢٢، أي قبل أن يتم الشعور بالآثار الكاملة للغزو (FAO, 2022b). ثالثاً، أن الأزمة بدأت خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، والذي تقوم خلاله العديد من الدول المستوردة للأغذية بتخزين احتياطياتها من روسيا وأوكرانيا. فعلى سبيل المثال، تقوم مصر باعتبارها أكبر مستورد للقمح في العالم عادة بشراء ثلث إجمالي الواردات في الربع الأول من العام. وأخيراً، فإن توقيت الغزو الروسي لأوكرانيا سبق شهر رمضان، والذي يرتبط عادة بزيادات كبيرة في أسعار المواد الغذائية في الدول ذات الأغلبية المسلمة (Yucel, 2005).

<sup>٢</sup> بين نهاية عام ٢٠١٩ وإبريل عام ٢٠٢٢، ارتفعت أسعار القمح بنسبة ١١٠% تقريباً، وأسعار الذرة والزيوت النباتية بنسبة ١٤٠%، وأسعار فول الصويا بنسبة ٩٠%. ومن الجدير بالذكر، ساهمت الحرب بنسبة ٣٥% من الارتفاع في أسعار القمح والذرة، وبنسبة ٥% من أسعار المواد الغذائية بشكل عام (World Bank, 2022)، (USDA, 2022).

<sup>٣</sup> من المتوقع أن يرتفع الفقر المدقع في المنطقة العربية عن مستويات ما قبل وما بعد كوفيد-١٩، والبالغة ١٢,٤% في عام ٢٠١٩، و١٣,٩% في عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ١٤,٤% في عام ٢٠٢٢، و١٤,٥% في عام ٢٠٢٣. ونظراً لأن واحد من كل ثلاثة مصريين فقير وفقاً لخط الفقر الوطني، والبالغ ٥,٥٠ دولاراً يومياً، فإنه بحلول نهاية عام ٢٠٢٤ سيكون حوالي ٧٠% من المصريين فقراء (World Bank, 2022).

<sup>٤</sup> أدت جائحة كوفيد - ١٩ إلى تعطيل حركة التجارة العالمية، وزيادة مستويات التضخم العالمي وهو ما نتج عنه من ارتفاع نسبة الفقر وسوء التغذية في العالم النامي. فوفقاً لصندوق النقد الدولي، انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٤,٤% في عام ٢٠٢٠ (Ahsan et al., 2023).

وبناءً على ما سبق، فإن حجم وتوقيت الأزمة والتداعيات المحتملة التي تشهدها الاقتصادات العالمية يشير إلى أن هذه الحرب ستدمر أسواق الغذاء والطاقة العالمية إذا استمرت على هذا النحو، وستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة للغذاء والنفط بنسبة ٣٪ على الأقل في عام ٢٠٢٣، الأمر الذي يتطلب استجابات فورية على المستويين الوطني والعالمي لتوفير الاحتياجات على المدى القصير، فضلاً عن ضرورة إجراء تغييرات في السياسات الوطنية لتنويع مصادر استيراد الغذاء والطاقة على المدى الطويل لتجنب مثل هذه الأزمات في المستقبل (Abay et al., 2023b)، (Alazzawi & Hlasny, 2023). ونظراً لوجود بعض الدول المعرضة للخطر بشكل خاص، بما في ذلك الدول التي تعاني من انتعاش اقتصادي بطيء في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، والاقتصادات الهشة والمتأثرة بالصراعات، والدول منخفضة الدخل، والتي تعاني من ارتفاع نسبة الواردات الغذائية، ولا يتوافر لدى حكوماتها الاحتياطات الكافية لحماية القوة الشرائية للأسر ذات الدخل المنخفض ومنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية من التسبب في مزيد من انعدام الأمن الغذائي، فإن هناك ضرورة لتحديد نقاط الضعف الوطنية والإقليمية لتوفير السياسات الملائمة للاستجابة الفورية والملائمة للأزمة. فعلى سبيل المثال، استلزمت استجابات الحكومات لأزمات الغذاء السابقة بما في ذلك أزمته ٢٠٠٨/٢٠٠٧ و٢٠١١/٢٠١٠ سياسات من شأنها تقييد الصادرات، مما أدى إلى استفادة الأسواق المحلية ولكن على حساب الدول المستوردة الصافية للغذاء، مما شكل ضغطاً إضافية على احتياطات الأغذية المتاحة، وساهم في رفع أسعار المواد الغذائية. وعليه، فإن استجابات السياسات المحلية والإقليمية للأزمة تتطلب دراسة للآثار السلبية المحتملة على الأسواق المحلية والإقليمية (Lang & Barling, 2012).

وفيما يتعلق بالحالة المصرية، نجد أن مصر قد تعرضت عقب الحرب الروسية الأوكرانية إلى أزمة اقتصادية ترتب عليها حدوث تدهور كبير في أداء الاقتصاد الكلي مقارنة بالعديد من الدول الأخرى. فنظراً لاعتماد مصر بشكل كبير على الواردات لتلبية معظم احتياجاتها من الغذاء والطاقة وخاصة تلك التي تحصل عليها من روسيا وأوكرانيا، فإن الزيادة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية والطاقة نتيجة للحرب أدت إلى ارتفاع معدل التضخم في مصر. ففي ديسمبر ٢٠٢٢، وصل معدل التضخم في مصر إلى ١٨,٧٪ (Alazzawi & Hlasny, 2023)، (Abay et al., 2023b). كما حقق ميزان المدفوعات المصري في نهاية عام ٢٠٢٢ عجزاً كلياً بلغ ١٠,٥ مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة الواردات السلعية غير النفطية وزيادة تدفقات رأس المال الأجنبية الخارجة من مصر من جانب، وتراجع عائدات السياحة المصرية من جانب آخر. وقد تم تمويل هذا العجز من خلال سحب صافي الأصول الأجنبية للبنوك والاقتراض الخارجي، مما ترتب عليه ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٢,٩٪ في نهاية عام ٢٠٢٢ (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١، ٢٠٢٢)، (الفاقي، ٢٠٢١)، (Fatouh et al., 2022). أضف إلى ذلك، أنه نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية للتخفيف من وطأة الأزمة على المواطنين، ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة بنحو ٥٣,٤ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق، في حين انخفض المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار الأمريكي في سوق الانترنتك ٨,٤٦٢٦ جنيه خلال الفترة من فبراير وحتى أكتوبر من نفس العام (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢)، (IMF, 2023). وعليه، تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في الإجابة على التساؤل التالي: ما هو تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على أداء الاقتصاد المصري؟

ومن ثم، تستهدف الدراسة الحالية - باستخدام منهج التحليل الوصفي- بحث الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة الروسية الأوكرانية على أداء الاقتصاد المصري. وذلك، لاختبار فرضية أساسية مفادها أن هناك آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة للأزمة الروسية الأوكرانية على أداء الاقتصاد المصري.

ويتم تنظيم ما تبقى من هذه الدراسة على النحو التالي. يستعرض القسم الثاني مراجعة الأدبيات الدراسية. ويتضمن القسم الثالث الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي. ويعرض القسم الرابع أثر الأزمة على الاقتصاد المصري. وأخيراً، يقدم القسم الخامس النتائج والمضمون بالنسبة للسياسة الاقتصادية متضمناً قيود الدراسة والامتدادات البحثية الممكنة.

## ٢- مراجعة الأدبيات

قامت العديد من الدراسات ببحث تأثير الصراعات والحروب التي سادت قبل الحرب الأخيرة في أوكرانيا عام ٢٠٢٢. ورأى كل من (Imai & Weinstein, 2000) و (Glick & Taylor, 2010) و (Lim et al., 2022) أن الحرب، سواء كانت نزاعاً مسلحاً أو حصاراً اقتصادياً، هي معركة مدمرة لها تأثير اقتصادي سلبي كبير على قدرة الدول على النمو، حيث تعطل النشاط الاقتصادي في كثير من المجالات. وبالتالي، يمكن أن تضر برفاهية الاقتصاد العالمي بسبب التضخم المستورد والتجارة الدولية.

وتؤكد دراسة (Cohen & Ewing, 2022) أن الحرب الروسية الأوكرانية لها تأثير اجتماعي واقتصادي وسياسي وعسكري ليس فقط على أوروبا ولكن أيضاً على الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. والسبب، بناءً على المسح الذي أجره، هو أن روسيا وأوكرانيا تساهمان بأكثر من ربع الصادرات العالمية ويعتبران أكبر موردين للقمح في العالم. كما تؤكد دراسة (Rubel, 2022) أن الصراع في أوكرانيا يثير في الوقت الحالي توترات جيوسياسية بين روسيا والدول الغربية، مما يؤثر على آفاق نمو الاقتصاد العالمي، ويزيد من احتمال تأثر سلاسل التوريد العالمية. وخلصت دراسة (FAO, 2022) عند بحث تأثير الصراع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي، إلى أن الصراع المستمر سيؤثر سلباً على إمدادات الغذاء. وبالتالي، سيواجه الأمن الغذائي في العديد من الدول تحدياً حقيقياً، خاصة الدول ذات الدخل المنخفض التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية. أضف إلى ذلك، توصلت دراسة (Χιώτη, 2023) عند بحث تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على سلسلة الإمدادات الغذائية والتضخم العالمي، إلى أن الأزمة أثرت سلباً على الأمن الغذائي والنمو العالمي والتجارة والتنمية خاصة في الدول منخفضة الدخل، وتلك التي تعتمد على واردات الغذاء والوقود والمدخلات الزراعية من منطقة البحر الأسود.

وفيما يتعلق بأثر الأزمة على الوضع الاقتصادي في مختلف الدول، هدفت دراسة (Breisinger et al., 2022) إلى تحليل تأثير الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي والفقر في كينيا، من خلال تطبيق نموذج مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (SAM) Social Accounting Matrix. وكشفت الدراسة أن الأزمة كان لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي ومستوى استهلاك الأسر في كينيا. وقامت دراسة (Diao, 2022)، بتحليل تأثير الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي والفقر في رواندا باستخدام نموذج مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (SAM). وانتهت الدراسة إلى أن الأزمة أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وحجم التوظيف في رواندا. وعلاوة على ذلك، تأثر الأمن الغذائي ومستوى استهلاك الأسر في رواندا سلباً من جراء تلك الأزمة.

واهتمت دراسة (Dogan, 2022) ببحث أثر الصراع الروسي الأوكراني على أسعار الأسهم في عدد من الدول، باستخدام بيانات يومية. وأكدت أن هناك تأثير اقتصادي للصراع الروسي الأوكراني على الأسواق المالية في العديد من الدول. ففي اليوم الأول للصراع، تراجع مؤشر أداء (DAX)، و(N225)، و(FTSE-100)، وبورصة إسطنبول (BIST-100) بشكل كبير. وحقق سوق الأسهم في إسطنبول أعلى خسائر تقدر بحوالي 8.17%، وانخفض مؤشر DAX للبورصة الألمانية ومؤشر FTSE-100 لبورصة لندن بنحو 4%. كما اهتمت دراسة (Tarik, 2022) بتحليل أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في الدول العربية. وتوصلت إلى أنه مع استمرار إمدادات الحبوب العالمية في الركود، فقد يكون هناك نقص غير مسبوق في الغذاء وأزمة أمن غذائي وموجات متكررة من الاحتجاج وعدم الاستقرار في الدول العربية، خاصة التي تعاني من صراعات داخلية (مثل لبنان، واليمن، وسوريا، وليبيا) أو تلك التي تعاني من ندرة المياه وتغير المناخ (مثل العراق)، أو التي تتميز بكثافة السكان والاعتماد بشكل مباشر وكبير على واردات الحبوب من منطقة البحر الأسود (مثل مصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية)، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة ومشتركة لمواجهة آثار هذه الأزمة. وسعت دراسة (Elsafy & Mahmoud, 2022) إلى تحليل تأثير الصراع الروسي الأوكراني على التجارة الدولية وسلوك الأسعار في مصر. وتوصلت إلى أن النقص المتوقع في المعروض من السلع الاستراتيجية نتيجة للحرب أثر بشكل كبير وسلب على سلوك الأسعار في مصر.

وأكدت دراسة (Arndt et al., 2023) عند قياس أثر صدمات الأسعار العالمية على أنظمة الغذاء والفقر في ١٩ دولة نامية باستخدام نموذج Rural Investment and Policy Analysis (RIAPA)، أنه على الرغم من الاختلافات الكبيرة بين الدول محل الدراسة فإن النظم الغذائية الزراعية بها أكثر عرضة لارتفاع أسعار الوقود والأسمدة، في حين أن معدلات الفقر وجودة النظام الغذائي يتأثران أكثر بارتفاع أسعار المواد الغذائية. كما أكدت دراسة (Shevchuk et al., 2023) عن بحث تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي في الدول منخفضة الدخل، إلى أن جائحة كوفيد-١٩ وما ترتب عليها من اضطرابات جعلت هذه الدول أقل قدرة على مواجهة الزيادات الحادة في الأسعار عقب الحرب الأوكرانية، الأمر الذي أثر بشكل سلبي وكبير على الأمن الغذائي لها، وتسبب في زيادة حادة في مستويات الجوع وسوء التغذية بين الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً من السكان خاصة في ظل سعي بعض الدول مثل تايلاند وفيتنام والهند والصين لوضع قيود على الصادرات. لذلك، أوصت الدراسة بضرورة إيلاء اهتمام خاص للدول الأفريقية، التي تمثل تكاليف الغذاء حصة كبيرة من الإنفاق الاستهلاكي لسكانها، وترتفع فيها معدلات البطالة بشكل مستمر.

وتوصلت دراسة (Rashad et al., 2023) عند قياس أثر الحرب الروسية الأوكرانية على التضخم في مدينة دبي، إلى أن التضخم في دبي عقب الحرب كان مدفوع بشكل رئيسي بعنصر النقل في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في حين كان للمواد الغذائية تأثير متواضع بسبب صغر الوزن النسبي لها في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أقل من ١٢٪)، وقيام الحكومة الإماراتية بتنشيط أسعار السلع الأساسية، وتقديم دعم للأسر التي يقل دخلها الشهري عن ٢٥ ألف درهم شهرياً (ما يعادل ٦٠٠٠ دولار). كما توصلت دراسة (Eltayb, 2023) عند تحليل تأثير الحرب الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر، إلى أن الأزمة أدت إلى زيادة صافي الخسائر للإنتاج والاستهلاك. ومن ثم، زيادة حدة الفقر في مصر خاصة في المناطق الريفية، الأمر الذي يتطلب تعليق إلغاء دعم المواد القابلة للاحتراق مؤقتاً لتقليل صافي الخسارة الاقتصادية في الاستهلاك، إلى جانب ضرورة دعم المنتجين ومنحهم إعفاءات ضريبية، لتقليل صافي الخسارة الاقتصادية في الإنتاج والسماح بتحقيق فائض إيجابي للمنتج.

أضف إلى ما سبق، تناولت دراسة (Abay et al., 2023a) تأثيرات الحرب على الأمن الغذائي لمصر. وتوصلت إلى أن الحرب وما ترتب عليها من إلغاء مناقصات توريد القمح لمصر قد أضافت مزيد من الضغوط على أسعار المواد الغذائية في مصر. لذلك، أوصت الدراسة بضرورة تدعيم إنتاج القمح المحلي من خلال تكييف نظام الزراعة، والحد من الاستهلاك المرتفع وإهدار الطعام. وبحثت دراسة (Alazzawi & Hlasny, 2023) أثر ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية على رفاهية الأسر في مصر. وتوصلت إلى أن أولئك الذين يحصلون على دخول منخفضة، وكذلك الذين يقيمون في المناطق الريفية قد تعرضوا بشكل كبير لارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة للتضخم في أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي يتطلب قيام الحكومة المصرية بتوسيع برامج الدعم رأسياً من خلال زيادة التحويلات النقدية والعينية والمعاشات التقاعدية، وكذلك أفقياً لتشمل مجموعات سكانية إضافية، لا سيما للعمال غير الرسميين الذين لم يكونوا مستهدفين سابقاً.

وفي النهاية، يمكن القول بأن جميع الدراسات توصلت إلى نتيجة أساسية مفادها أن الصراع الروسي الأوكراني يمكن اعتباره كارثة متعددة الأبعاد من المرجح أن تتفاقم بشكل كبير في المستقبل القريب. وعليه، وفقاً (Smyth et al., 2015) ستكون الزيادات المستمرة في الإنتاج الزراعي ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي على مدى الأربعين سنة القادمة. وبالتالي، ستكون هناك حاجة أكبر لتمويل البحث والتطوير الزراعي. وأخيراً، يقدم (Leventon & Laudan, 2017) تحليلاً أكثر دقة يخلص إلى أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب حلول وطنية، حيث ينبغي على الدول استخدام استراتيجيات خاصة تلائم الظروف الاقتصادية لها والتغيرات البيئية.

وتتمثل أوجه اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن معظم الدراسات سألته الذكر - باستثناء دراسة (Rashad et al., 2023) و (Dogan, 2022) - ركزت على بحث أثر الأزمة على الأمن الغذائي والفقير سواء العالمي أم المحلي مع إغفال أثر هذه الأزمة على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول وهو ما تركز عليه الدراسة الحالية. وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت الحالة المصرية، نجد أن بعضها اهتم ببحث أثر الأزمة على الأمن الغذائي المصري - كدراسة (Eltayb, 2023) و (Abay et al., 2023a) - في حين اهتم البعض الآخر - كدراسة (Elsafy & Mahmoud, 2022) و (Alazzawi & Hlasny, 2023) - ببحث أثر الأزمة على سلوك الأسعار ورفاهية الأسر المصرية دون التركيز على تحليل أثر الأزمة على أداء الاقتصاد المصري ككل، وما يمثل الهدف الرئيسي للدراسة الحالية.

### ٣- الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

هناك العديد من الآثار السلبية المباشرة وغير المباشرة للصرع الروسي الأوكراني على الاقتصاد العالمي سواء في المدى القصير أم الطويل. فقد أدى غزو روسيا لأوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ إلى التشكيك في قدرة العالم على التعافي من آثار جائحة كوفيد-١٩، وتسبب في كارثة ألحقت أضراراً كبيرة بالأفراد والشركات (Kammer et al., 2022). وفيما يلي عرض لهذه الآثار:

#### ٣-١ الآثار المباشرة على الاقتصاد العالمي

أثرت العمليات العسكرية على قدرة أوكرانيا على نقل المنتجات الزراعية داخل وخارج حدودها، خاصة مع تدمير الموانئ والسكك الحديدية. فنظراً لأن حوالي ٩٥٪ من صادرات الحبوب الأوكرانية يتم إرسالها عن طريق البحر عبر موانئ أوديسا، وماريوبول، وخيرسون، التي تعرضت

لأضرار كبيرة، بالإضافة إلى إغلاق جميع موانئ البحر الأسود، فإن معظم صادرات الحبوب الأوكرانية قد توقفت. وعلى الرغم من إمكانية تصدير هذه المواد الغذائية عبر بولندا أو رومانيا، إلا أن ذلك يعد غير كافٍ لتلبية الطلب العالمي على الغذاء. علاوة على ذلك، يفتقر ميناء كونستانتا الروماني إلى القدرة على إدارة تدفق المحاصيل الأوكرانية. كذلك، فإن زيادة تكاليف التأمين على الواردات من منطقة البحر الأسود سوف تؤدي إلى تفاقم نفقات النقل المرتفعة بالفعل، ويرفع أسعار الواردات الغذائية (Ben Hassen & El Bilali, 2022).

كما منعت الحرب المزارعين من العمل في حقولهم، وتعطلت حملة البذر لعام ٢٠٢٢ بسبب احتلال أراضي منطقتي خيرسون ولوهانسك والأعمال العدائية النشطة في بعض أجزاء مناطق زابوريزهيا ودونيتسك وخاركيف وميكوليف. وبالتالي، خسرت أوكرانيا بسبب الحرب حوالي ٢٠٪ من مساحة الأراضي المزروعة (الأراضي المحتلة أو مناطق القتال) في عام ٢٠٢٢. ويتفاقم هذا الوضع بسبب انخفاض القدرة على الوصول إلى المدخلات الزراعية الحيوية وتوافرها مثل البذور والأسمدة (Shevchuk et al., 2023). فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الكميات المتاحة من البذور (سواء المحلية أو المستوردة) ستكون كافية لزراعة ٧٠٪ من مساحة الأرض المتوقعة في أوكرانيا خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، إلا أن توصيلها الآمن إلى المزارعين يمثل تحدياً كبيراً (Bechdol et al., 2022).

من جانب آخر، تأثرت سلاسل التوريد العالمية بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، حيث ساد عدم اليقين بشأن آفاق التصدير الروسية في المستقبل<sup>٥</sup>. فنظراً لأن العقوبات المالية المفروضة على روسيا أدت إلى انخفاض كبير في قيمة الروبل الروسي، فإن ذلك سوف يعيق الإنتاج والتنمية مع زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي الروسي في نهاية المطاف. كما أن تعهد روسيا في أبريل ٢٠٢٢ بالحد من الصادرات الزراعية والغذائية باستثناء الموجهة إلى الدول الصديقة فقط، إلى جانب الحظر الذي فرضته على الواردات الدولية، فضلاً عن رفضها السماح للسلع الأجنبية بالسفر عبر مجالها الجوي وممراتها المائية أثناء الصراع رداً على العقوبات الغربية، سوف يؤدي إلى تفاقم النقص العالمي في الإمدادات الغذائية (Tampubolon, 2022)، (Xιώτη, 2023). وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن الحرب والعقوبات المفروضة قد أدت بشكل مباشر إلى رفع الأسعار، وإضعاف الأمن الغذائي لمئات الملايين من الأشخاص حول العالم (Ben Hassen & El Bilali, 2022).

### ٣-٢ الآثار غير المباشرة على الاقتصاد العالمي

هناك بعض الآثار غير المباشرة للحرب التي يمكنها التأثير على الأسعار العالمية، والاقتصاد العالمي ككل. فقد وصلت أسعار المدخلات الأساسية للزراعة، مثل الأسمدة، إلى مستويات شبه قياسية. فخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢، ارتفع مؤشر البنك الدولي لأسعار الأسمدة بأكثر من ١٠٪ (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في نهاية عام ٢٠٢٢ (Ben Hassen & El Bilali, 2022). ونتيجة لذلك، فإن العديد من المزارعين في جميع أنحاء العالم، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، استبدلوا المحاصيل عالية التكلفة التي تتطلب قدر كبير من الأسمدة

<sup>٥</sup> تمثلت العقوبات المفروضة على روسيا في: تجميد إجمالي الناتج المحلي المحلي الروسي في الخارج، واستبعاد سبعة بنوك روسية من شبكة سويفت، ووقف ألمانيا التصديق على مشروع خط أنابيب الغاز الروسي نورد ستريم ٢، وحظر إدراج أسهم الشركات المملوكة للدولة الروسية على منصات التداول في الاتحاد الأوروبي، وحظر بيع أو توريد أو نقل أو تصدير تقنيات تكرير النفط إلى روسيا، وحظر بيع الأصول المقومة باليورو للعملاء الروس. وكذلك تجميد الودائع الروسية التي تزيد عن ١٠٠ ألف يورو في بنوك الاتحاد الأوروبي (Xιώτη, 2023).

مثل القمح والذرة بمحاصيل ذات طلب منخفض على الأسمدة مثل فول الصويا. ونظراً لأن فول الصويا يستخدم بشكل رئيسي في إنتاج علف الحيوانات والوقود الحيوي، فقد ترتب على ذلك تفاقم النقص الحالي في إمدادات القمح والذرة، ورفع أسعار الحبوب والخبز وغيرها من المواد الغذائية الحيوية إلى مستويات قياسية (Hebebrand & Laborde, 2022).

كما طبقت العديد من الدول عقب الحرب قيوداً على التصدير لتأمين الإمدادات الغذائية المحلية وتخفيف التضخم المحلي (على سبيل المثال: الهند قيدت تصدير القمح؛ صربيا قيدت تصدير الحبوب والزيوت النباتية؛ إندونيسيا قيدت تصدير زيت النخيل)، مما أجبر الدول المصدرة للمواد الغذائية الأخرى إلى فرض قيود على صادراتها لحماية سكانها أيضاً، مما أثر سلباً على سلاسل التوريد العالمية. فمنذ بداية الحرب، ارتفع عدد الدول التي طبقت قيوداً على تصدير الأغذية، مثل حظر التصدير ومتطلبات تراخيص التصدير، من ٣ إلى ٢٦ دولة (بما يغطي ٤٠ سلعة غذائية). ويمثل إجمالي حجم الصادرات المتأثرة بالقيود حوالي ١٥,٦٨٪ من إجمالي الأسعار الحرارية المتداولة عالمياً، وهو نفس المستوى الذي ظهر خلال أزمة الغذاء ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (Glauber et al., 2022). ومن الجدير بالذكر، أنه خلال أزمة الغذاء ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أدت قيود التصدير إلى ارتفاع الأسعار في السوق الدولية بدلاً من السيطرة عليها، مما تسبب في أعمال شغب في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا. وعليه، فإن تصاعد نسبة القيود المفروضة على الصادرات نتيجة للحرب سوف يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في أسواق الغذاء العالمية وارتفاع الأسعار، الأمر الذي يكون له تداعيات خطيرة على الفئات الأشد فقراً في الدول المستوردة للغذاء. وبالتالي، يزيد من مخاوف انعدام الأمن الغذائي التي تفاقمت بالفعل بسبب تفشي فيروس كورونا (Glauber et al., 2022).

ويعد الشراء بدافع الذعر على المستويين الوطني والفردى هو تأثير غير مباشر آخر للحرب، والذي ظهر بشكل كبير خلال جائحة كوفيد-١٩ (Hall et al., 2021). فمع بداية الحرب، شهدت العديد من الدول ارتفاعاً في حجم المشتريات. فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة، سارع أكثر من ثلث المستهلكين إلى تخزين المنتجات الأساسية، مثل المكرونة وزيوت الطهي. وبالمثل، قام المقيمون في شمال إيطاليا بتخزين المكرونة بكميات كبيرة، بينما أبلغ خبراء التجارة في ألمانيا عن شراء المواطنين للسلع بدافع الذعر. علاوة على ذلك، قامت بعض الدول مثل الصين بتخزين المواد الغذائية على نطاق واسع من أجل تجنب النقص وتقليل الاعتماد على الواردات. فوفقاً لبيانات وزارة الزراعة الأمريكية، فإنه بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، سوف تمتلك الصين التي تضم حوالي ٢٠٪ من سكان العالم ٦٩٪ من احتياطات الذرة في العالم، و٦٠٪ من الأرز، و٥١٪ من القمح، مما سوف يساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية (Ben Hassen & El Bilali, 2022).

ونظراً لأن الحرب في أوكرانيا قد اندلعت في الوقت الذي كان لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني فيه من آثار جائحة كوفيد-١٩، فقد أدى ذلك إلى تفاقم الظروف الاقتصادية والاجتماعية العالمية الصعبة (Radouai, 2022). فقبل الحرب، كان من المتوقع أن يستمر التعافي من الجائحة خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، مدعوماً بجهود توفير اللقاحات، وسياسات الاقتصاد الكلي لكل دولة، والظروف المالية المواتية، على الرغم من ارتفاع التضخم في العديد من الدول. لذلك، شكلت الحرب صدمة سلبية جديدة للاقتصاد العالمي أثرت على السوق العالمية للغذاء والطاقة والسلع الأخرى، وأدت إلى زيادة معدلات التضخم، وتسببت في أزمة غذاء عالمية. ففي أبريل ٢٠٢٢، توقع صندوق النقد الدولي انخفاض معدل النمو العالمي من ٦,١٪ إلى ٣,٦٪ خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود بنسبة ٣٪ في عام ٢٠٢٢، و٢,٣٪ في عام ٢٠٢٣، مما سيكون له تداعيات مجتمعية كبيرة، لأن ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة سيكون له تأثير سلبي ومضاعف على الطبقتين الفقيرة والمتوسطة (IMF, 2022).

أضف إلى ذلك، أدى ارتفاع الأسعار العالمية إلى فرض ضغوط على الاحتياطيات الأجنبية للدول المستوردة للغذاء والطاقة المثقلة بالديون الفعل. ومن ثم، على أسعار صرف عملاتها. فعلى سبيل المثال، اعتباراً من أبريل ٢٠٢٢، انخفضت قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار بنسبة ١٧٪، والدرهم المغربي بنسبة ٤,٥٪، والدينار التونسي بنسبة ٣٪، والليرة اللبنانية بنسبة ٢٥٪، الأمر الذي زاد من الضغوط التضخمية والعبء على الميزانيات الحكومية في هذه الدول، وأجبر البنوك المركزية لهذه الدول على تنفيذ سياسات نقدية انكماشية (Tarek, 2023)، (Χιώτη, 2023). ومن الجدير بالذكر، تعد المضاربة في أسواق السلع الأساسية عاملاً أساسياً يؤدي إلى تفاقم النقص في الاحتياطيات الأجنبية للدول. فخلال الفترة من مارس وحتى مايو ٢٠٢٢، ارتفعت أسعار العقود الآجلة للقمح والذرة وفول الصويا إلى مستويات غير مسبوقة، متأثرة بالحرب والقيود المفروضة على التصدير وإجراءات الحماية الأخرى، بالإضافة إلى الظروف الجوية المتدهورة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار العقود الآجلة للقمح إلى ذروتها في ٧ مارس ٢٠٢٢ (بلغت ٤٩٥ دولاراً أمريكياً للطن) متجاوزة السعر القياسي المسجل في عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، ظلت هذه الأسعار تتقلب حول سعر مرتفع قدره ٤٠٠ دولار أمريكي للطن. لكن الأسعار شهدت انخفاضاً مع نهاية شهر مايو، نتيجة إنشاء ممر بحري مؤقت يسمح بالشحن الآمن للحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود (Eltayb, 2023).

من جانب آخر، نظراً لحقيقة أن روسيا هي ثاني أكبر منتج للنفط في العالم، حيث توفر حوالي ١٩٪ من الغاز الطبيعي في العالم، و ١١٪ من النفط، فإن إندلاع الحرب أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة العالمية. ونتيجة لاعتماد أوروبا بشكل كبير على الغاز والنفط الروسي، ارتفعت أسعار الغاز في أوروبا لأكثر من ١٠ أضعاف ما كانت عليه قبل عام ٢٠٢٢، وتضاعف أسعار النفط تقريباً، الأمر الذي هدد بتعطيل إنتاج وتوفير السلع والخدمات من جانب الاتحاد الأوروبي وزيادة الفقر على مستوى العالم، خاصة وأن العثور على موردين بديلين والانتقال إلى مصادر طاقة بديلة وتغيير الفن الإنتاجي، يمثل تكاليف مالية طويلة الأجل ويتطلب استثماراً ووقتاً لتحقيقه (Χιώτη, 2023). أضف إلى ذلك، أنه رغم أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز، مثل تلك الموجودة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قد استفادت من ارتفاع الأسعار، فإن الاقتصادات الأخرى النامية التي تعتمد على واردات النفط شهدت عجزاً مالياً وتجارياً أكبر ومزيد من الضغوط التضخمية. كما أن هذه الزيادات في أسعار النفط قد تؤدي في بعض المناطق، بما في ذلك أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى، إلى خطر عدم الاستقرار (Kammer et al., 2022).

وأخيراً، أدت الحرب إلى تأخير التحول نحو أنظمة غذائية أكثر استدامة، حيث أجلت العديد من دول أوروبا التحول إلى الزراعة الأكثر مراعاة للبيئة بهدف زيادة الإنتاج الزراعي. وبالتالي، فإن سياسة "من المزرعة إلى المائدة" التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، والتي تسعى إلى خفض استخدام المبيدات الحشرية إلى النصف، والحد من استخدام الأسمدة بنسبة ٢٠٪، وتخصيص ربع الأراضي الزراعية للزراعة العضوية بحلول نهاية العقد، والتي كان من المقرر نشرها في النصوص التشريعية في مارس ٢٠٢٢ تم تأجيلها إلى أجل غير مسمى بسبب ارتفاع الأسعار. أيضاً، قد يكون للحرب تأثير على التقدم في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف الأول (القضاء على

<sup>٦</sup> قدمت روسيا أكثر من ٥٠٪ من الطاقة التي تحتاجها خمس دول أوروبية، وما بين ٥٠٪ و ٢٥٪ لتسع دول إضافية في عام ٢٠٢٠ (Kammer et al., 2022).

الفقر) والهدف الثاني (القضاء على الجوع). بالإضافة إلى ذلك، قد تدفع تكاليف الطاقة المرتفعة العديد من الحكومات إلى زيادة إنتاج الوقود الأحفوري. وبالتالي، تأخير التحول إلى استخدام الطاقة المتجددة (Ben Hassen & El Bilali, 2022). كما أنه نظراً لأن روسيا تعتبر المورد الرئيسي للبلاديوم المستخدم في المحولات الحفازة للسيارات والنيكل المستخدم في إنتاج الصلب وتصنيع البطاريات، ويعتبر كل من روسيا وأوكرانيا منتجين مهمين للنتانايوم الذي يستخدم في قطاع الطيران، بالإضافة إلى الغازات مثل الأرجون والنيون التي تستخدم في إنتاج أشباه الموصلات، فإن ارتفاع أسعار هذه المعادن نتيجة للحرب قد يؤدي إلى زيادة تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة، والتي تعتمد على معادن مثل الألومنيوم والنيكل المستخدم في إنتاج الصلب والبطاريات، الأمر الذي قد يعرض تنفيذ الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المستدام المسؤول) للخطر (Orhan, 2022).

#### ٤- أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري

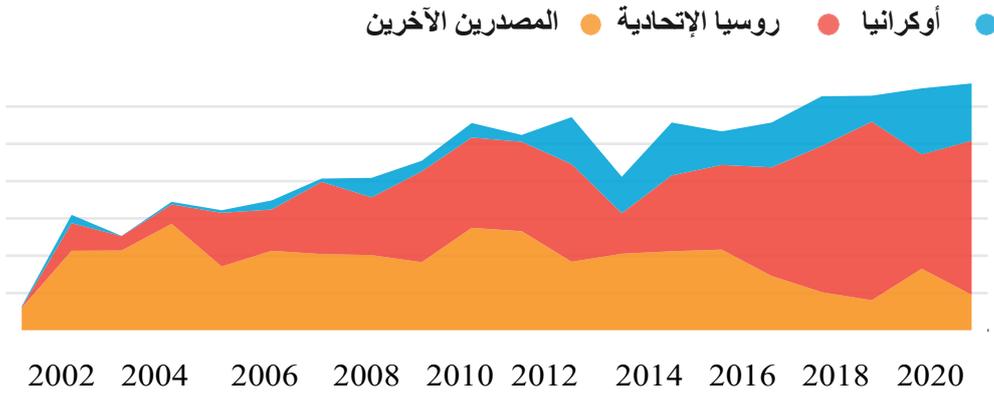
تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – التي تضم مصر- هي الأكثر عرضة لآثار للحرب الروسية الأوكرانية، حيث تستورد هذه الدول أكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها من الحبوب<sup>٧</sup>. وتعد روسيا وأوكرانيا من الموردين المهمين للمنتجات الزراعية والزيوت لهذه الدول. فعلى سبيل المثال، توفر روسيا وأوكرانيا معاً حوالي ٤٠٪ من واردات هذه الدول من الذرة والزيوت النباتية (Tarek, 2022). وبسبب هذه التبعيات، شهدت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية عقب الحرب، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز المالي وعجز الحساب الجاري بهذه الدول. وبالتالي، نقص الإحتياطيات الأجنبية، وزيادة الاقتراض الخارجي، خاصة في الدول التي خططت ميزانياتها العامة لعام ٢٠٢٢ استناداً إلى توقعات أقل لأسعار النفط - مثل توقعات مصر عند ٦٠ دولاراً للبرميل- (Laborde & Mamun, 2022).

ونظراً لارتباط الاستقرار السياسي في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ فترة طويلة بقدرتها على توفير الخبز وغيره من المواد الغذائية الأساسية بأسعار معقولة من خلال نظام الدعم والإعانات<sup>٨</sup>، فإنه يمكن الجمع بين الهشاشة السياسية والاعتماد الكبير على أسواق الغذاء الدولية وبين عدم الاستقرار الاجتماعي في العديد من دول المنطقة، والذي غالباً ما يكون نتيجة لارتفاع أسعار الغذاء العالمية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك سلسلة الثورات التي هزت المنطقة في عام ٢٠١١ - والتي يشار إليها غالباً باسم "الربيع العربي" - والتي تزامنت مع الارتفاع التاريخي لمؤشر أسعار الغذاء (FAO, 2022b). ففي ديسمبر ٢٠١٠، انتشرت موجة ثورية من الاحتجاجات العنيفة وغير العنيفة في تونس، انتقلت إلى دول أخرى في المنطقة، مما أدى إلى الإطاحة بالأنظمة الحاكمة في تونس ومصر، وصراعات طال أمدها في سوريا وليبيا واليمن. لذلك، فإن هناك مخاوف من أن استمرار الحرب قد يؤثر على استقرار هذه المنطقة، مما يتطلب حلول وطنية ودولية عاجلة لمحاولة تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية على اقتصادات هذه الدول (Tarek, 2023).

<sup>٧</sup> تحصل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ما يقرب من ١٧٪ من واردات القمح العالمية؛ يتدفق حوالي ٧٦٪ إلى ٨٨٪ منها إلى ثلاث دول: الجزائر ومصر والمغرب (Tarek, 2022).

<sup>٨</sup> كثيراً ما كانت موجات تضخم أسعار الغذاء، سواء كانت ناجمة عن صدمات خارجية أو إلغاء الإعانات، مصحوبة باحتجاجات وقمع عنيف في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي مصر، على سبيل المثال، اندلعت أعمال شغب دامية بعد إلغاء دعم الخبز عام ١٩٧٧، ووقعت حوادث مماثلة في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (Tarek, 2022).

ومن الجدير بالذكر، تعتمد مصر بشكل كبير على روسيا وأوكرانيا في الحصول الواردات الغذائية وخاصة واردات القمح باعتبارها أكبر مستورد له في العالم - بحوالي ١٢-١٣ طن سنوياً. لتلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها البالغ عددهم ١٠٥ ملايين نسمة بمعدل نمو ١,٩٪ سنوياً، والتي يأتي حوالي ٨٥٪ منها من روسيا وأوكرانيا (انظر الشكل ٢) (Breisinger et al., 2021)، (Abay et al., 2023a)، (Ahsan & Yaseen, 2022). كما توفر أوكرانيا حوالي ٣٠٪ من واردات مصر من الذرة. وتعد روسيا وأوكرانيا معاً من المصادر الرئيسية لزيت عباد الشمس لمصر، حيث توفران أكثر من ٩٠٪ من زيت عباد الشمس (Eltayb, 2023). وعليه، فإن الحرب الروسية الأوكرانية - والتي تلت جائحة كوفيد-١٩ - عرضت مصر إلى أزمة اقتصادية أثرت على قدرتها المالية والمؤسسية، حيث ارتفعت قيمة الواردات السلعية غير النفطية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية بنحو ١١,٦ مليار دولار لتسجل نحو ٧٣,٨ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٢، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في مصر إلى ١٣,٢٪ في نهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، مدفوعاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية والذي وصل إلى أعلى مستوى له منذ خمس سنوات بنسبة ٣١٪ في نوفمبر ٢٠٢٢، مما أدى إلى آثار خطيرة على قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية (Abay et al., 2023b).



الشكل ٢: واردات مصر من القمح حسب المصدر مقاسة بالمليون طن متري

المصدر: (Abay et al (2023)

<sup>٩</sup> تخصص معظم واردات القمح المصرية لبرنامج دعم الخبز " نظام البطاقات التموينية" الذي يغطي ٧٣٪ من الأسر في مصر، ويوفر نسبة كبيرة من الأسعار الحرارية التي تحصل عليها الفئات الأكثر فقراً. ويتطلب البرنامج نحو ٩ ملايين طن قمح سنوياً، أي نحو نصف إجمالي استهلاك القمح في مصر، بتكلفة سنوية قدرها ٣,٢٤ مليار دولار (Abay et al., 2023b).

١٠ واجهت مصر تحديات كبيرة خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ نتيجة الوباء العالمي والتقلبات في أسواق السلع الأساسية، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ ليبلغ ٢,٥٪، ٢٪ على الترتيب مقارنة بـ ٥,٦٪ خلال عام ٢٠١٩، وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية من ٤٤,٥ مليار دولار وبما يغطي ٨ أشهر من قيمة الواردات السلعية في عام ٢٠١٩ إلى ٤٠,٩ مليار دولار وبما يغطي ٦,٩ أشهر من قيمة الواردات السلعية خلال عام ٢٠٢١. وعلى الجانب الآخر، ارتفع عجز الموازنة العامة ليبلغ نحو ٤٥٩,٤ مليار جنية خلال عام ٢٠٢١ مقابل نحو ٤٦٢,٨ مليار جنية خلال عام ٢٠٢٠. كما ارتفع عجز الحساب الجاري خلال السنة المالية ٢٠٢١ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٢ بحوالي ٤,٧ مليار دولار، وارتفعت نسبة الدين العام الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٩١,٥٪ في عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٨٦,٢٪ في العام السابق (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١، ٢٠٢٢)، (الفقي، ٢٠٢١).

كما تراجعت عائدات السياحة المصرية بنحو ٣٠٪ نتيجة انخفاض عدد السياح الروس والأوكران، والذين كانوا يشكلون حوالي ٤٠٪ من إجمالي السياح الوافدين لمصر في منطقة البحر الأحمر حتى عام ٢٠٢١. أضف إلى ذلك، أنه مع ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحرب، وقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة على الودائع بمقدار ٢٥ نقطة أساس في مارس ٢٠٢٢ إلى ٣,٤٪، زادت تدفقات رأس المال الأجنبية الخارجة من مصر بحوالي ٢١ مليار دولار. وبالتالي، حقق ميزان المدفوعات المصري عجزاً كلياً بلغ نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل فائض بلغ ١,٩ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، على الرغم من ارتفاع حصيلته رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ١٨,٤٪ أو بما قيمته ١,١ مليار دولار لتسجل نحو ٧ مليار دولار كنتيجة غير مباشرة للحرب. ومن الجدير بالذكر، أنه تم تمويل هذا العجز من خلال سحب صافي الأصول الأجنبية للبنوك، والاقتراض الخارجي. وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨٢,٩٪ في عام ٢٠٢٢ مقابل ٩١,٥٪ خلال عام ٢٠٢١<sup>١١</sup> (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١، ٢٠٢٢)، (الفاقي، ٢٠٢١)، (Fatouh et al., 2022).

ومع تراكم الإختلالات والضغوط الاقتصادية الكلية على الأفراد، اتخذت السلطات المصرية عدة إجراءات اقتصادية تهدف إلى حماية الفئات الأكثر احتياجاً. فقد أصدر البنك المركزي المصري في فبراير ٢٠٢٢ تعليمات للبنوك باستخدام خطابات الاعتماد لتسهيل الاستيراد<sup>١٢</sup>، مما أدى إلى زيادة الضغوط على الواردات، وعجز الحكومة والبنوك عن تدبير العملات الأجنبية اللازمة. ففي الفترة بين يناير ومارس ٢٠٢٢، انخفض إجمالي الاحتياطيات الدولية بمقدار ١٢,١ مليار دولار لتبلغ ٣٦,٩ مليار دولار، الأمر الذي دفع البنك المركزي المصري إلى استخدام أدوات السياسة النقدية لتكوين والحفاظ على مستويات كافية من الاحتياطيات الدولية، حيث تم تعويم الجنيه المصري بحيث تحدد قيمته بناءً على قوى العرض والطلب، وتم زيادة متطلبات الاحتياطي القانوني من ١٤٪ إلى ١٨٪، وأسعار الفائدة بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس إلى ١٣,٢٥٪ خاصة عقب رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة على الودائع، كما سبق ذكره. وعليه، أصدرت البنوك المملوكة للدولة بالتبعية شهادات إيداع ذات عائد مرتفع (١٨٪، و ٢٥٪) لمدة عام واحد للحد من الضغوط المحتملة على الجنيه المصري (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢).

ومن الجدير بالذكر، أنه مع ضعف سوق العملات الأجنبية، والظروف المالية المشددة، أظهر سعر صرف الجنيه المصري تقلباً كبيراً. فقد انخفض المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار الأمريكي في سوق الانترنت من ١٥,٧ جنيه في فبراير ٢٠٢٢ إلى ٢٤,١٦٢٦ جنيه في أكتوبر من نفس العام<sup>١٣</sup>، وإن كان هذا الانخفاض أقل بكثير من نظيره في دول الأسواق الناشئة، إلا أنه كانت هناك دلائل على

<sup>١١</sup> يرجع الارتفاع الكبير في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢١ إلى انتشار جائحة كوفيد-١٩، والتي ترتب عليها انخفاض إجمالي الإيرادات العامة بسبب الإغلاق شبة التام الذي حدث في مصر وزيادة الإعفاءات الضريبية من جانب، وزيادة الانفاق العام على برامج الضمان الاجتماعي وشراء منتجات القطاع الصحي المطلوبة من جانب آخر (الفاقي، ٢٠٢١).

<sup>١٢</sup> تم استثناء من هذا الشرط فروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة لها، وواردات السلع الأساسية (مثل الأدوية، وبعض المواد الغذائية، والنفط، وحبوب الأطفال، والمواد الكيميائية)، والشحنات التي تقل قيمتها عن ٥٠٠٠ دولار أمريكي. وبعد فترة قصيرة، أصدر الرئيس تعليماته بإعفاء مدخلات الإنتاج والمواد الأولية أيضاً (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢).

<sup>١٣</sup> انخفضت قيمة الجنيه بنحو ١٥٪ في مارس، و ٢٥٪ في أكتوبر ٢٠٢٢ (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢).

أن سعر الصرف لا يزال غير متوازن، مما أدى إلى منع تداول العملات الأجنبية بين البنوك، وتراكم طلبات خطابات الاعتماد، والضغط على الواردات. لذلك، قام البنك المركزي المصري في أكتوبر ٢٠٢٢ برفع حد الإعفاء من متطلبات الاعتماد من ٥٠٠٠ دولار أمريكي إلى ٥٠٠ ألف دولار أمريكي. وسمح للبنوك بالبداة الفوري في تقديم عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة للعملاء من الشركات لإجراء المعاملات التجارية، وأشار إلى عزمه البداة في تطوير سوق مشتقات العملات الأجنبية (IMF, 2023).

أضف إلى ما سبق، أعلنت الحكومة المصرية في مارس ٢٠٢٢ عن تحديد سقف لأسعار الخبز غير المدعوم وحظرت تصدير السلع الغذائية الأساسية مثل القمح والدقيق والزيت والذرة. كما عززت الحكومة الاحتياطي الاستراتيجي من القمح من خلال زيادة مشتريات القمح من السوق المحلية، حيث رفعت الحكومة سعر الشراء بنسبة ٢٠٪ (من ٨٠٠ جنيه مصري إلى ١٠٠٠ جنيه مصري للأردب) لموسم حصاد ٢٠٢٢، واعتبر هذا السعر استرشادياً قد يرتفع في حالة ارتفاع الأسعار العالمية للقمح (Eltayb, 2023). أيضاً، أعلنت الحكومة عن حزمة من تدابير الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي بقيمة ١٣٠ مليار جنيه مصري (١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي) تشمل توسيع برنامج تكافل وكرامة الحالي ليشمل ٥,٥ مليون أسرة إضافية، وتقديم دعم إضافي للأسر للتخفيف من آثار الأزمة على تكلفة المعيشة. وتم رفع سقف الإعفاءات من ضريبة الدخل، ومنح المصنعين إعفاء من الضرائب العقارية لمدة ثلاث سنوات، مع تخفيض ضريبة الأرباح الرأسمالية على أرباح الطرح العام الأولي في البورصة بنسبة ٥٠٪ خلال العامين المقبلين، وإعطاء إعفاء ضريبي جديد لعمليات مقايضات الأسهم بين الشركات المقيدة وغير المقيدة، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة بنحو ٥٣,٤ مليار جنيه ليبلغ نحو ٢٨٥,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢ مقابل نحو ٢٣١,٧ مليار جنيه خلال العام السابق (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢)، (IMF, 2023).

وعلى الجانب الأخر، أنه على الرغم من ارتفاع أسعار الغذاء والقيود المفروضة على الواردات نتيجة للحرب، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري ٦,٦٪ للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، وهو ما عكس جزئياً قوة قطاعات التصنيع والنقل والاتصالات. أضف إلى ذلك، ترجع النتائج الإيجابية للحساب الجاري في ميزان المدفوعات مقارنة بما كان متوقع، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الواردات غير النفطية (كما سبق ذكره)، إلى ارتفاع رصيد إنتاج النفط والغاز، حيث تحول عجز الميزان التجاري البترولي إلى فائض بلغ نحو ٤,٤ مليار دولار (مقابل عجز بلغ ٦,٤ مليون دولار)، كنتيجة أساسية لتصاعد قيمة الصادرات البترولية بنحو ٩,٤ مليار دولار على خلفية ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة، وزيادة الكميات المصدرة منها نتيجة فتح أسواق جديدة في تركيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا وكرواتيا واليونان (Alazzawi & Hlasny, 2023).

وفيما يتعلق بأثر الحرب الروسية الأوكرانية على القطاع المصرفي، أظهرت مؤشرات السلامة المالية للبنوك CAMELS خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مرونة الجهار المصرفي المصري. فقد تمتع القطاع المصرفي المصري بالسيولة المرتفعة سواء بالعملة المحلية أم الأجنبية، والتي بلغت ٤٣,٣٪، و٧٧,٩٪ خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٤٥,٤٪، و٧٣,٢٪ لكل من العملة المحلية والأجنبية خلال عام ٢٠٢١ على الترتيب. واحتفظ بمستويات كافية من رأس المال تتجاوز تلك المقررة وفق بازل ٢ (٨٪) وبازل ٣ (١٠٪)، حيث بلغت نسبة القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ١٧,٥٪ خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ١٨,٨٪ خلال عام ٢٠٢١. أضف إلى ذلك، شكلت القروض المتعثرة نسبة منخفضة من إجمالي القروض بلغت ٣,٣٪ خلال الأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ نتيجة ارتفاع كل من

مخصصات الديون ونسبة الإقراض للحكومة، وتوافر ضمانات كافية للقروض المقدمة للقطاع العائلي والقطاع الخاص. أيضاً، تمتعت البنوك بمصادر تمويل مستقر عملت على تعزيزها طيلة السنوات الماضية بما يمكنها من الوفاء باستحقاقات الأصول والالتزامات داخل وخارج ميزانياتها. فقد بلغت نسبة صافي التمويل المستقر للبنوك المصرية نحو ٢٦٢,١٪ في نهاية عام ٢٠٢٢ وحتى النصف الأول من عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٢٤٩٪ نهاية عام ٢٠٢١ وهي أعلى من نسبة متطلبات المعيار الدولي وفقاً لتوصيات لجنة بازل وقدرها ١٠٠٪. وعلى الرغم من انخفاض صافي الأصول الأجنبية للبنوك خلال عام ٢٠٢٢، إلا أنها لا تظل ضمن الحدود الآمنة لصافي مراكز العملات الأجنبية المفتوحة (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣).

وفي النهاية، يمكن القول أنه على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتخفيف وطأة الأزمة على الاقتصاد المصري، ومرونة الجهاز المصرفي المصري، إلا أن الآثار السلبية للأزمة مازالت مستمرة في مصر، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أكتوبر ٢٠٢٣ إلى ١٪، وبلغ معدل التضخم حوالي ٣٨٪ خلال نفس العام. كما انخفضت قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار إلى ٣٠,٩ جنيه / دولار، وبلغ إجمالي الاحتياطيات الأجنبية ٣٥ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠٢٣ بإنخفاض قدرة ١,٩ مليار دولار وبما يغطي ٥,٩ شهور من الواردات السلعية. أضف إلى ذلك، ارتفعت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,١٪. وعلى الجانب الآخر، أسفرت معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ عن فائض كلي في ميزان المدفوعات بلغ ٨٨٢,٤ مليون دولار مقابل عجز كلي بلغ نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة، نتيجة تحسن العجز في حساب المعاملات الجارية بمعدل ٧١,٥٪ ليقتصر على نحو ٤,٧ مليار دولار، وتحقيق المعاملات الرأسمالية والمالية عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٨,٩ مليار دولار (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣). وعليه، فإن هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات عاجلة واستثنائية من جانب الحكومة المصرية للتخفيف من وطأة الأزمة على أداء الاقتصاد بشكل عام، والأفراد بشكل خاص.

## ٥- النتائج والمضمون بالنسبة لصناع السياسة الاقتصادية

وقعت الحرب الروسية الأوكرانية بعد أن أمضت الدول عامين في التعامل مع جائحة كوفيد-١٩، وهي الصدمة الاقتصادية الأكثر أهمية منذ الحرب العالمية الثانية. فقد أدت الجائحة واضطرابات سلاسل التوريد والظواهر المناخية الأخيرة إلى تدهور النظام الغذائي العالمي، وتسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية قبل بداية عام ٢٠٢٢. كما استنفدت الجائحة الموازنات واحتياطيات النقد الأجنبي في العديد من الدول، مما جعلها أقل مقاومة للزيادات الحادة في الأسعار. وبالتالي، فإن الحرب الروسية ضد أوكرانيا - على عكس أزمة أسعار الغذاء العالمية السابقة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - فرضت ضغوطاً إضافية على الأمن الغذائي العالمي. فقد شهدت أسواق الغذاء العالمية ارتفاعاً كبيراً ومباشراً في الأسعار عقب غزو روسيا لأوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ بسبب ظروف السوق المضطرب، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والأسمدة وغيرها من تكاليف الخدمات الزراعية، وفرض العديد من الدول قيود على الصادرات، الأمر الذي تسبب في نقص الغذاء وخلق أزمة غذائية عالمية، خاصة في الدول التي تعتمد روسيا وأوكرانيا في الحصول على الواردات مثل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونظراً لأن مصر تعتمد أوكرانيا في توفير حوالي ٣٠٪ من واردات مصر من الذرة، وتعتمد على روسيا وأوكرانيا في تدبير حوالي ٨٥٪ من احتياجاتها للقمح، و ٩٠٪ من زيت عباد الشمس، فإن هناك العديد من الآثار التي تفرصها هذه الحرب على الاقتصاد المصري. وعليه، تمثلت الإشكالية الرئيسية للدراسة في الإجابة على التساؤل التالي: ما هو تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على أداء الاقتصاد المصري؟

ومن ثم، استهدفت الدراسة - باستخدام منهج التحليل الوصفي- بحث الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة الروسية الأوكرانية على أداء الاقتصاد المصري. وذلك، لاختبار فرضية أساسية مفادها أن هناك آثار سلبية مباشرة وغير مباشرة للأزمة الروسية الأوكرانية على أداء الاقتصاد المصري.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى ٦,٦٪ للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ وإظهار القطاع المصرفي مرونة في مواجهة آثار الأزمة، فقد أدت الزيادة الأخيرة في أسعار المواد الغذائية إلى ارتفاع قيمة واردات السلع غير النفطية بنحو ١١,٦ مليار دولار، والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٨٢,٩٪ في مارس ٢٠٢٢، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض قيمة الاحتياطيات الدولية بمقدار ١٢,١ مليار دولار لتصل إلى ٣٦,٩ مليار دولار خلال الفترة بين يناير ومارس ٢٠٢٢، وارتفاع معدل التضخم إلى ١٣,٢٪ في نهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، مما دفع البنك المركزي المصري إلى تشديد السيولة خاصة عقب رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة على الودائع. كما ارتفع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة بحوالي ٥٣,٤ مليار جنيه ليصل إلى ٢٨٥,١ مليار جنيه خاصة مع إعلان الحكومة في مارس ٢٠٢٢ عن حزمة من تدابير الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي بقيمة ١٣٠ مليار جنيه مصري (١,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي) لحماية الفئات الأشد فقراً. أضف إلى ذلك، أنه مع تراجع عائدات السياحة المصرية بنحو ٣٠٪، وزيادت تدفقات رأس المال الأجنبية الخارجة من مصر بحوالي ٢١ مليار دولار، حقق ميزان المدفوعات المصري عجزاً كلياً بلغ نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ على الرغم من تحول عجز الميزان التجاري البترولي إلى فائض بلغ نحو ٤,٤ مليار دولار، وارتفاع حصة رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ١٨,٤ أو بما قيمته ١,١ مليار دولار لتسجل نحو ٧ مليار دولار كنتيجة غير مباشرة للحرب.

ومن الجدير بالذكر، أنه رغم استخدام الحكومة المصرية عدة سياسات اقتصادية لمحاولة احتواء الأزمة، إلا أن الآثار السلبية لها ما زالت مستمرة وتحتاج إلى مزيد من الإجراءات الأخرى العاجلة والاستثنائية. وبناءً على ما سبق، ترى الدراسة الحالية أنه بالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها مصر وشركاؤها الدوليون بالفعل، هناك تدابير إضافية قصيرة الأجل وطويلة الأجل يمكن لمصر النظر فيها على جانبي العرض والطلب. وعليه، توصي الدراسة - بناءً على النتائج سالفة الذكر وبما يتفق ونتائج دراسة كل من (Abay et al. (2023a, b) و (Ben Alazzawi & Hlasny (2023) و (Hassen & El Bilali (2022) - بأنه خلال المدى القصير، هناك ضرورة لحماية الأسر الأشد احتياجاً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ورغم أن قرار الحكومة المصرية بحظر صادرات المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك القمح، لمدة ثلاثة أشهر خلال عام ٢٠٢٢ للحد من الضغط على الاحتياطيات الحالية، من الممكن أن يخفف من الضغط على الاقتصاد المصري، إلا أنه ستؤثر على الأرجح على علاقات مصر التجارية على المدى الطويل، بل ويحول عبء الأزمة إلى الدول المجاورة ذات القدرة المحدودة على إدارة الأزمة ويساهم في رفع الأسعار العالمية والسلع الأساسية. لذلك ستكون شبكات الضمان الاجتماعي أدوات فعالة لدعم الأسر الفقيرة في مواجهة هذه الأزمة. وعلى الرغم من أن مصر اتخذت العديد من الإجراءات لتوسيع شبكات الضمان الاجتماعي، فإن تحسين كفاءة واستهداف برنامج التمويين في مصر، قد يؤدي إلى خفض الإنفاق الحكومي من جانب، وإمكان استهداف مجالات أخرى تخفف من الآثار السلبية للأزمة على المواطنين من جانب آخر. كما ينبغي تعليق إلغاء دعم المواد القابلة للاحتراق، مؤقتاً على الأقل، للحد من الآثار التضخمية لارتفاع أسعار

المحروقات، وهو ما يتفق ونتائج دراسة (Eltayb (2023). أضيف إلى ذلك، ينبغي على مصر تنويع مصادر وارداتها الغذائية بشرط موازنة تكاليف وفوائد آلية هذا التنويع، حيث أن استيراد القمح من منطقة البحر الأسود عادة ما يأتي بتكاليف أقل مقارنة بمناطق أخرى مثل أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجدير بالذكر، أنه على الرغم من أن الحكومة المصرية تعمل على تنويع مصادر الاستيراد، فإنه يجب أن تمتثل هذه المبادرات للقواعد الوطنية والدولية فيما يتعلق بالشفافية وإجراءات الشراء لضمان تشجيع المنافسة والكفاءة في أسواق الحبوب.

وعلى المدى الطويل، تحتاج مصر إلى بحث سبل تحقيق التوازن بين فوائد الانفتاح التجاري والتكاليف المحتملة للتعرض للصدمات التجارية. كما تحتاج إلى زيادة إنتاج القمح محلياً، وعلى الرغم من أن تعزيز إنتاج القمح المحلي في مصر أمراً صعباً، حيث يحقق المزارعون المصريون بالفعل غلات عالية. وفي حين أن هناك بعض الفرص لتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة، يجب على مصر التركيز على تكييف النظام الزراعي لمعالجة النقص الوشيك في المياه وتغير المناخ خاصة عقب أزمة سد النهضة بدلاً من توسيع الإنتاج بشكل غير مستدام، من خلال تحديث أنظمتها الزراعية وتحسين ممارسات إدارة المياه، وزيادة تمويل الزراعة الإيكولوجية، التي تعتمد بشكل أقل على المدخلات الخارجية مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية.

وفيما يتعلق بجانب الطلب، فنظراً لأن المصريون يستهلكون في المتوسط حوالي ١٤٥ كجم كنصيب للفرد من إجمالي القمح المستهلك سنوياً - وهو ضعف المتوسط العالمي وفق دراسة (FAO,2022a)، فإن تخفيض استهلاك القمح وهدر الطعام يمكن أن يساعد في تحسين الاكتفاء الذاتي من القمح في مصر، وتحقيق تنوع في سلة غذاء الأفراد ومعالجة سوء التغذية.

أضف إلى ما سبق، أنه نظراً لأن الصراع الروسي الأوكراني جاء عقب تعرض مصر للعديد من الصدمات - بما في ذلك الانخفاض السريع في قيمة العملة منذ بداية عام ٢٠١٧، وجائحة كوفيد-١٩ - فإن الدراسة توصي بما أوصت به دراسة (Shevchuk et al. (2023، وهو ضرورة استخدام الحكومة المصرية آليات تمويل مبتكرة لمنع تراكم عبء الديون والضغط على العملة المحلية، من خلال جذب الأموال الخاصة أو المستثمرين بشروط متبادلة المنفعة، مع مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية عند اتخاذ قرار الاستثمار.

ومن الجدير بالذكر، يستبعد التحليل في الدراسة بحث العوامل الداخلية المتراكمة في الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير عام ٢٠١١ وحتى الآن، والتي ساهمت في جعل آثار هذه الأزمة أشد وطأه على الاقتصاد المصري مقارنة بالدول الأخرى. كذلك، لم يتم بحث الآثار التوزيعية للأزمة على المناطق الجغرافية المختلفة في مصر. وأخيراً، استبعدت الدراسة بحث آثار الأزمة على سوق المال المصري (البورصة المصرية).

ولإجراء مزيد من البحث، يمكن للباحثين تقييم تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الدول النامية الأخرى واعتبار هذا البحث بمثابة دراسة حالة مقارنة. كما يمكن للباحثين بحث أثر العوامل المتراكمة في الاقتصاد المصري منذ عام ٢٠١١ على قدرته لتحمل أعباء الأزمة الحالية. أضيف إلى ذلك، يمكن دراسة أثر هذه الأزمة على سوق المال المصري خاصة في ظل ارتفاع نسبة رأس المال الساخن. وأخيراً، هناك ضرورة لدراسة أثر صدمات أسعار النفط والصدمات النقدية العالمية الناجمة عن الحرب على العلاقة بين الاستقرار المالي المصرفي وأداء الاقتصاد الكلي في مصر.

## المراجع :

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري، (٢٠٢١)، المجلة الاقتصادية، المجلد الحادي والستون، العدد (٣).
- البنك المركزي المصري، (٢٠٢٢)، المجلة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون، العدد (٤).
- البنك المركزي المصري، (أكتوبر ٢٠٢٣)، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد (٣١٩).
- فخري الفقي، (٢٠٢١)، تقييم أداء استراتيجية إدارة الدين العام في مصر، مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، العدد (٢)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري.

### ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Abay, K. A., Abdelfattah, L., Breisinger, C., Glauber, J. W., & Laborde, D. (2023a). The Russia-Ukraine Crisis Poses A Serious Food Security Threat for Egypt. *IFPRI book chapters*, 125-128.
- Abay, K. A., Breisinger, C., Glauber, J., Kurdi, S., Laborde, D., & Siddig, K. (2023b). The Russia-Ukraine War: Implications for Global and Regional Food Security and Potential Policy Responses. *Global Food Security*, 36, 100675.
- Ahsan, H., Alvi, A. S., & Yaseen, M. (2023). Russia-Ukraine War: Impacts on World Food Security. *Journal of Development and Social Sciences*, 4(2), 676-682.
- Alazzawi, S., & Hlasny, V.(2023). Distributional Impacts of the Russia–Ukraine Crisis: The Case of Egypt. *Economic Research Forum*, ERF 29<sup>th</sup> Annual Conference.
- Arndt, C., Diao, X., Dorosh, P., Pauw, K., & Thurlow, J. (2023). The Ukraine War and Rising Commodity Prices: Implications for Developing Countries. *Global Food Security*, 36, 100680.
- Bechdol, B., Glauber, J., Dozba, T., & Welsh, C. (2022). Agriculture and Food Security: Casualties of the War in Ukraine. *Center for Strategic and International Studies (CSIS)*, 16.
- Ben Hassen, T., & El Bilali, H. (2022). Impacts of the Russia-Ukraine War on Global Food Security: Towards More Sustainable and Resilient Food Systems?. *Foods*, 11(15), 2301.
- Breisinger, C., Kassim, Y., Kurdi, S., Randriamamonjy, J., & Thurlow, J. (2021). Food Subsidies and Cash Transfers in Egypt: Evaluating General Equilibrium Benefits and Trade-Offs. *International Food Policy Research Institute (IFPRI)*, (Vol. 34). Intl Food Policy Res Inst.

- 
- Breisinger, C., Diao, X., Dorosh, P. A., Mbutia, J., Omune, L., Oseko, E. O., ... & Thurlow, J. (2022). Kenya: Impacts of the Ukraine and Global Crisis on Poverty and Food Security. *International Food Policy Research Institute (IFPRI)*, Washington, DC.
  - Cohen, P., & Ewing, J. (2022). What's at Stake for the Global Economy as Conflict Looms in Ukraine. *The New York Times*, 21.
  - Diao, X., Dorosh, P. A., Thurlow, J., Spielman, D. J., Smart, J., Benimana, G., ... & Rosenbach, G. (2022). Rwanda: Impacts of the Ukraine and Global Crises on Poverty and Food Security. *International Food Policy Research Institute (IFPRI)*, (Vol. 5), Washington, DC.
  - Dillon, B. M., & Barrett, C. B. (2016). Global oil prices and local food prices: Evidence from East Africa. *American Journal of Agricultural Economics*, 98(1), 154-171.
  - DOĞAN, M. (2022). The Impact of the Russia-Ukraine War on Stock Returns. *Sosyal Bilimler Araştırma Dergisi*, 11(1), 1-9.
  - Elsafty, A., & Mahmoud, I. (2022). The Consequences of Ukraine-Russia Crisis: The Case of International Trade and Prices' Behavior in Egypt. *Business and Management Studies*, 8(2).
  - Eltayb, A. (2023). Impact of the Ukrainian War and the Global Crisis on Food Security in Egypt. *Scientific Journal for Economics & Commerce*, 53(3), 171-212.
  - Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2022). Impact of the Ukraine-Russia Conflict on Global Food Security and Related Matters Under the Mandate of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *Council NO.170/6*. 13-17 June 2022.
  - FAO. (2022a). Impact of the Ukraine-Russia Conflict on Global Food Security and Related Matters under the Mandate of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *United Nations*. (Issue 8 April 2022).
  - FAO. (2022b). FAO food price index. Food. Agri. Organ. *United Nations*. (Accessed 15 May 2022).
  - Fatouh, T., Bayoumi, E., & Orloff, M. (2022). Investigating the Impact of the Russian-Ukrainian Conflict on the Egyptian Market: Insights from Multiple Sectors. *International Business Logistics*, 2(2).
  - Feder, G., Just, R. E., & Schmitz, A. (1980). Futures Markets and the Theory of the Firm Under Price Uncertainty. *The Quarterly Journal of Economics*, 94(2), 317-328.

- 
- Glauber, J. W., Laborde, D., & Mamun, A. (2023). From Bad to Worse: How Russia-Ukraine war-Related Export Restrictions Exacerbate Global Food Insecurity. *IFPRI book chapters*, 92-96.
  - Glick, R., & Taylor, A. M. (2010). Collateral Damage: Trade Disruption and the Economic Impact of War. *The Review of Economics and Statistics*, 92(1), 102-127.
  - Hall, C. M., Fieger, P., Prayag, G., & Dyason, D. (2021). Panic Buying and Consumption Displacement During COVID-19: Evidence from New Zealand. *Economies*, 9(2), 46.
  - Headey, D. D., & Hirvonen, K. (2023). A Food Crisis was Brewing Even Before the Ukraine War-But Taking These Three Steps Could Help the Most Vulnerable. *IFPRI book chapters*, 15-17.
  - Hebebrand, C., & Laborde Debucquet, D. (2023). High Fertilizer Prices Contribute to Rising Global Food Security Concerns. *IFPRI book chapters*, 38-42.
  - Imai, K., & Weinstein, J. M. (2000). Measuring the Economic Impact of Civil War. *CID Working Paper No.51*.
  - IMF. (2022). War Sets Back the Global Recovery. *World Economic Outlook*, April 2022.
  - IMF. (2023). Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility- Press Release; and Staff Report. *IMF Country Report (No 23/2)*.
  - Kammer, A., Azour, J., Selassie, A. A., Goldfajn, I., & Rhee, C. (2022). How War in Ukraine is Reverberating Across World's Regions. *Washington: IMF*.
  - Laborde Debucquet, D., & Mamun, A. (2022). Documentation for Food and Fertilizers Export Restriction Tracker: Tracking export policy responses affecting global food markets during crisis. (Vol. 2). Intl Food Policy Res Inst.
  - Lang, T., & Barling, D. (2012). Food Security and Food Sustainability: Reformulating the Debate. *The Geographical Journal*, 178(4), 313-326.
  - Leventon, J., & Laudan, J. (2017). Local Food Sovereignty for Global Food Security? Highlighting Interplay Challenges. *Geoforum*, 85, 23-26.
  - Lim, W. M., Chin, M. W. C., Ee, Y. S., Fung, C. Y., Giang, C. S., Heng, K. S., ... & Weissmann, M. A. (2022). What is at Stake in A War? A Prospective Evaluation of the Ukraine and Russia Conflict for Business and Society. *Global Business and Organizational Excellence*, 41(6), 23-36.

- 
- Moschini, G., & Hennessy, D. A. (2001). Uncertainty, Risk Aversion, and Risk Management for Agricultural Producers. *Handbook of agricultural economics*, 1, 87-153.
  - Orhan, E. (2022). The Effects of the Russia-Ukraine War on Global Trade. *Journal of International Trade, Logistics and Law*, 8(1), 141-146.
  - Radouai, N. (2022). The War in the Ukraine and Food Security in Africa. Available online: <https://www.willagri.com>
  - Rashad, A. S., El-Sholkamy, M. M., & Olimat, M. (2023). The War in Ukraine and Inflation Drivers in the GCC: Evidence from Dubai. *Journal of International Women's Studies*, 25(6), 13.
  - Rubel, M., & Hossain, M. S. (2022). Analyze the Causes of the Russian-Ukraine War with Waltz's Three Images (Individual, Domestic Politics, International System). *Journal of Social Science*, 3(5), 1113-1121.
  - Shevchuk, O., Ilyash, O., Kozlovskiy, S., Roshchyna, N., Hrynkevych, S., Butenko, V., & Mazhara, G. (2023). The Impact of the War in Ukraine on the Food Security of Low-Income Countries. *Problemy Ekorozwoju-Problems of Sustainable Development*, 18(2), 26-41.
  - Smyth, S. J., Phillips, P. W., & Kerr, W. A. (2015). Food Security and the Evaluation of Risk. *Global Food Security*, 4, 16-23.
  - Tampubolon, M. (2022). Russia's Invasion of Ukraine and its Impact on Global Geopolitics. *European Scientific Journal*, 18(20), 48-70.
  - Tarik, M. (2022). The Russo-Ukrainian War is A Threat to Food Security in the Arab World. *Atlas Journal*, 8(48), 2748-2755.
  - United States Department of Agriculture(USDA). (2022). The Ukraine Conflict and Other Factors Contributing to High Commodity Prices and Food Insecurity. *International Agricultural Trade Report*, April. Available at: <https://www.fas.usda.gov>.
  - WFP. (2022a). "Global Report on Food Crises-2022". Available at: <https://www.wfp.org/publications/global-report-food-crises-2022>.
  - World Bank. (2022). Commodity Prices: Pink Sheet Data. (Accessed 22 August 2022).
  - Χιώτη, E. (2023). The Impact of the Russian-Ukrainian War on the Food Supply Chain: A Review of the Effects on the Global Economy and Malnutrition. A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Human Rights and Migration Studies, University of Macedonia.
  - Yucel, E. M. (2005). Does Ramadan have any Effect on Food Prices: A Dual-Calendar Perspective on the Turkish Data. *MPRA Paper No. 1141*, posted 12 Dec 2006 UTC.

---

---

## The Impacts of the Russia-Ukraine crisis on the Performance of the Egyptian Economy

*Dr. Bahaa Gamal Mohsen*

### **Abstract:**

The Russia-Ukraine war has put additional pressure on the global food security, which has been already subjected to severe disruptions during the COVID-19 pandemic. Global prices for both food and energy products have been risen unprecedentedly. Egypt Depends heavily on Russia and Ukraine to obtain about 30% of its corn imports, 85% of its wheat needs, and 90% of sunflower oil, so the present study examines the direct and indirect effects of the Russian-Ukrainian crisis on the performance of the Egyptian economy using the descriptive analysis approach. The study concluded that despite the high rate of GDP growth and the flexibility of the Egyptian banking sector in the face of the crisis, its negative effects were significant and included a large number of macroeconomic indicators. Therefore, the study is concluded by suggesting a number of actions to be taken (or avoided) to protect the most vulnerable households in the short-term, while also highlighting longer-term policy options to diversify food, fertilizer and energy production and trade, and preventing the accumulation of debt burden and pressure on the local currency.

**Keywords:** Russia-Ukraine War, Food Security, Food Crisis, Economic Performance, Egypt.